دور ومكانة المرأة الجزائرية في الأسرة والمجتمع الحديث

عيساوة نبيلة أستاذة: مساعدة–أ–

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

جامعة سعد دحلب بالبليدة

الملخص:

كان للوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الجديد للمجتمع الجزائري عاملا مهما في التغير الاجتماعي الذي مس مختلف مؤسسات المجتمع الجزائري، وكانت الأسرة إحدى هذه المؤسسات التي عرفت تحولات كبيرة في بنائها ووظائفها، وانعكس ذلك على أفرادها من حيث اتصالهم وأدوارهم ومكانتهم خاصة المرأة،. هذه الأوضاع جعلتها تحاول البحث عن مكانة ودور جديد يمنحها حق العضوية في المجتمع ككل ويجعلها تتميز بمركز يثبت وجودها ويفرض احترامها.

لهذا حاولنا من خلال هذا العمل التركيز على أدوار المرأة الجزائرية داخل وخارج البيت وبدائل التنظيم الأسري والاجتماعي، والذي يظهر في أدائها لأدوار متعددة، الأمر الذي قد ينعكس بالإيجاب وبالسلب في نفس الوقت على تأديتهما لهذه الأدوار، والطرق التي أصبحت تلجأ إليها حتى تتمكن من التوفيق في أداء هذه الأدوار داخل البيت وخارجه.

Résumé:

Rôle et statut de la femme algérienne dans la famille et la société moderne

Les nouvelles conditions sociales, économiques et culturelles vécues par la société algérienne ont constitué un facteur primordial dans le changement social qu'ont connu les différentes entités de la société, notamment la famille qui a subie d'importants changements dans sa structure et ses fonctions, ayant influencé ses membres dans leur communication, rôles et statuts. Dans ce contexte, ces conditions ont poussé la femme algérienne à rechercher de nouveaux statut et rôle qui lui donnent une présence dans la société en générale, et qui lui procure un poste qui confirme son existence et assure son respect.

Aussi, nous avons essayé à travers ce travail de mettre le point sur les rôles de la femme algérienne à l'intérieur et à l'extérieur de la maison, et les substituts de l'organisation familiale et sociale. Ces derniers se concrétisent dans l'accomplissement, par la femme, de nombreux rôles, ce qui peut avoir une influence aussi positive que négative sur le bon accomplissement de ses rôles, ainsi

que sur les méthodes qu'elle commence à suivre pour pouvoir concilier ces rôles à l'intérieur et à l'extérieur de la maison.

مقدمة:

اكتسبت المرأة في الأسرة والمجتمع الجزائري الحديث مكانة جديدة ضاعفت من مسئولياتها وعددت من أدوارها، مما جعلها تقوم بأدوار اجتماعية مختلفة أمام متطلبات لازمة استدعتها الحياة الحضرية، ففي ظل هذه الحياة يخول إليها القيام بمسؤوليات متعددة الشيء الذي سمح لها من المشاركة بفعالية في تدبير شؤون أسرتها سواء كان ذلك داخل البيت أو خارجه، حيث ساهمت ظروفها هذه من تغيير مكانتها نحو وضع جعلها تقف أحيانا عاجزة عن تجاوز أعباء وعراقيل تأدية هذه الأدوار، وحتى تتمكن من مسايرة هذه الظروف عملت على تقليص ممارستها لبعض أدوارها التقليدية نحو بدائل جديدة ومتعددة تظهر على مستوى التنظيم الأسري. ويمكن إظهار ذلك من خلال الأدوار التالية:

أولا: أدوار المرأة في الأسرة

1- الإنجاب وتربية الأطفال :

يعتبر الإنجاب والأمومة وتربية الأطفال في تصور كل فرد من الأدوار الطبيعية المناطة للمرأة بحكم فطرتها التي زودها الله تعالى بها، لهذا عرف البيت منذ القديم وفي مختلف المجتمعات المكان المحبذ واللائق للمرأة، فهو مكانها الطبيعي الذي تقوم فيه بمختلف أدوارها نحو خدمة أسرتها، ولهذه الأسباب تفكر المرأة عند زواجها وتحت ضغط التقاليد بكل ما تحمله من قيم وأعراف وتقاليد ضغط الطبيعة البيولوجية التي تدفعها نحو الأمومة والقيام بالأعمال المنزلية، ورغم الفرص المتاحة أمامها في ظل الظروف الجديدة للمجتمع الحضري الذي فسح لها المجال نحو العالم الخارجي لتحقيق ذاتها وتغيير مكانتها وأوضاعها من فرص التعليم والعمل والكسب، إلا أنها لا تزال تجد أن البيت وتدبير شؤون الأسرة من أولويات أعمالها وأدوارها الأسرية سواء كانت هذه الزوجة ماكثة بالبيت أو عاملة خارجه.

إلا أن هذه الزوجة الأم إن فكرت في ممارسة دور اجتماعي آخر خارج بيتها كالعمل فإنها ستجد نفسها مضطرة إلى مواجهة بعض العراقيل والصعوبات، لأن الإنجاب والأمومة وتربية الأطفال وخدمة الزوج والبيت من الأدوار التي يجب على المرأة القيام بها مهما بلغ مستواها العلمي أو حتى وصلت إلى أعلى المراكز القيادية.

غير أن ما هو ملاحظ في ظل المجتمع الحديث أن الأم اليوم أصبحت تلجأ إلى بعض الأطراف التي تساعدها في القيام ببعض أدوارها الأسرية، حيث تتوفر المؤسسات الاجتماعية بكل ما تحمله من خدمات تيسر أدائها لأدوارها وتجعلها أكثر راحة وطمأنينة، ولعل أبرز الحلول التي هي ممارسة في الأسرة الجزائرية سواء كانت الأم فيها عاملة أم ماكثة بالبيت عملية تنظيم أو تحديد النسل، إذ تشير الإحصائيات المسجلة مؤخرا إلى انخفاض **معدل الخصوبة الإجمالي للمرأة الواحدة** (عدد الولادات للمرأة الواحدة)، حيث كان معدل الخصوبة الإجمالي للمرأة الجزائرية الواحدة سنة 1970 يقدر بـ 7.4، لينخفض إلى 2.4 سنة 2010 ، إذ سجلت الأسر الجزائرية انخفاضا في عدد مواليدها خاصة أن الصحة الإنجابية وحماية الأم والطفل تعد من بين الأولويات الوطنية في مجال الصحة في الجزائر وذلك من خلال التركيز على التخطيط العائلي الخاص بصحة الأم ومتابعة الولادة

والقضاء على الأمراض المتنقلة جنسيا، والجدول التالي يظهر الانخفاض الذي سجله معدل الخصوبة الإجمالي للمرأة الجزائرية من سنة 1970 إلى سنة 2010 [1].

وقد حققت برامج التنظيم العائلي نتائج ملموسة فيما يخص تنظيم النسل، حيث وصلت نسبة النساء اللواتي يستعملن وسائل منع الحمل 80 % سنة 2007، وهذا ما أدى إلى تخفيض وفيات الأمهات أثناء الولادة، إذ كانت تقدر سنة 1996 بـ174 لكل 100.000 ولادة حية وتقلصت لتصل سنة 2008 إلى 86.9 لكل 100.000 ولادة حية، خاصة بعد ما عرفت سنة 2000 بداية تطبيق برنامج خاص "بالولادة بدون مخاطر" على المستوى الوطني [2].

وهكذا أصبحت الكثير من الأسر تميل إلى تصغير حجمها بإنجاب عدد أقل من الأطفال حتى تتمكن من توفير مختلف متطلباتهم وتحقيق مستوى معيشي أفضل للأبناء أو التفرغ إلى تربيتهم والتوفيق بين البيت والعمل خاصة بالنسبة للأم العاملة.

إلى جانب هذا، يلاحظ اليوم أن الكثير من الأمهات منهن الماكثات بالبيت أو العاملات يلجأن إلى وضع أطفالهن في أدوار للتربية كالحضانة أو الروضة مثلا، إما لاعتبار أنها المكان الذي يتوفر على الظروف الملائمة لتربية وتعليم الطفل بعض السلوكات الايجابية واللعب مع باقي الأطفال المتواجدين معه، أو اعتباره المكان الآمن له للعب بدل الشارع، أو لأنها تعد المكان الضروري لإيداع الطفل حيث أن انشغال الأم العاملة بالبيت (الأسرة المنتجة) أو غياب الأم العاملة خارج البيت يجبرها على إيجاد المكان اللائق الذي تثق فيه لترك طفلها هناك، أو يتم الاستعانة بالمربية التي تعمل على خدمته وتوفير كل مستلزماته في غياب الأم.

ولهذا نجد أن أسلوب التربية المعتمد اليوم في معظم الأسر الحديثة يتخذ الاتجاه الديموقراطي في تربية وتوجيه الأبناء، حيث أصبح الزوج يشارك بصورة كبيرة في عملية التربية هذه، إذ يعمل على مساعدة زوجته في أخذ الأطفال إلى أدوار الحضانة أو الروضة ويصحبهم معه في الوقت الذي تكون فيه الأم منشغلة بأمور البيت وأحيانا أخرى لما تكون غائبة عنه، كما يشارك أيضا في متابعتهم داخل وخارج البيت وحتى في مرحلة تمدرسهم وغيرها.

2- دور المرأة كربة بيت:

يبقى البيت هو الحيز المجالي والمكاني الذي تجد المرأة فيه نفسها ملزمة لممارسة مختلف الأدوار الأسرية التي تعودت عليها منذ تطبيعها الاجتماعي، لهذا تعد المرأة المسؤول الأول على تدبير شؤونه والقيام بمهامه، ورغم أنه لا توجد قوانين تمنع الرجل من القيام بهذه الوظيفة إلا أن وجود بعض الضغوطات الاجتماعية منها النفسية وحتى الاقتصادية تقف عائقا أمام الرجل لتمنعه من أداء الأعمال المنزلية، لهذا تشرف المرأة الماكثة بالبيت أو حتى العاملة القيام بمختلف الوظائف المنزلية من طهي، تنظيف البيت، غسل الأطباق، غسل الملابس، تنظيف البلاط، الاعتناء بالأطفال (نظافتهم، تقديم الطعام، تغيير الملابس، تنويمهم...الخ)، الكي والتسوق أحيانا،، كما تقع عليها مسؤولية رعاية الأبناء ومراقبة سلوكاتهم، وهذا يدل على أنه رغم التغيرات التي عرفها مكانة المرأة في المجتمع الجزائري الحديث إلا أن إدارة المنزل وقيامها بكل هذه الأدوار والأعمال التي تعتبر تقليديا من أدوار الزوجة ومهام خاصة بالمرأة فقط مازالت مسؤولية تؤول إليها في غالب الأحيان، إلى جانب تحملها مسؤولية وظيفتها في حالة عملها خارج البيت.

كما يعد انتقال الأسرة الجزائرية من أسرة منتجة إلى أسرة مستهلكة باعتمادها على السوق في توفير أغلب مستلزماتها الدور الكبير في الارتباط بالإقتصاد الحديث بطابعه الإستهلاكي الذي زاد في توسع دور المرأة، إذ عمل على تمديد سلطتها الإقتصادية الإستهلاكية حتى وإن كان على حساب دخل الزوج، بظهور أنماط جديدة للأسر، وحدوث تعديلات في بعض المواقع للعائلة الأبوية إذ " أصبحت المرأة الجزائرية تنتظم في نفس الوقت حسب نماذج للتفوق الأمومي، لأن الحدود ليست واضحة بين سيادة الرجل وسلطة المرأة " [3]، من خلال اتخاذها القرارات فضلا عن إرشاداتها في التحكم في بيتها وأطفالها، بما تسهله لها الوسائل التقنية، وبما يوفر لها التجهيز الكهرومنزلي، كما أن الأمومة الإختيارية حررتها من دورها الأمومي الذي يجعلها تفرض شخصيتها

أكثر على مستوى كل الميادين الحياتية والأسرية، حيث أصبحت تستعين بالأكل الجاهز أحيانا، وبالمربية وحتى الخادمة لتساعدها في القيام ببعض أدوارها المنزلية سواء كان ذلك بصفة دائمة أو مؤقتة والتي تتحدد ببعض الظروف أو المناسبات (المرض،الأفراح، الأعياد.. الخ).

وبحكم هذه المسؤوليات المضاعفة التي أصبحت تقوم بها المرأة اليوم في المجتمع الحديث، وبحكم التغيرات الحاصلة في أدوار الزوجة ومكانتها الجديدة أثرت أيضا في تغير بعض أدوار الرجل وجعلته يشاركها في القيام ببعض الأعمال المنزلية رغم أن هذه المشاركة تبقى نسبية ومحدودة وذلك نتيجة

لاستمرارية التنشئة الاجتماعية المتأثرة بنظام القيم التقليدية.

3- دور المرأة مع الأقارب والمحيط الإجتماعي:

لقد شهدت أدوار المرأة مع الأقارب والمحيط الإجتماعي تغيرات ملموسة في الأسرة الحديثة، إذ اختفى الولاء الجماعي والتماسك العائلي الذي كان يفرض على كل عضو من أعضائها الإعتماد التام على رابطة الدم والنسب في النسق القرابي المشترك الذي يوحد مصيرهم، ولم تعد العلاقات القرابية في الأسرة الحديثة تتميز بوحدتها المكثفة والتضامن القوي الذي ميز العائلة التقليدية، والتي كانت كنتيجة حتمية فرضتها عليها الظروف الطبيعية فجعلتها تستقر في مكان واحد، وتتقاسم نفس الأعمال لتوفير اكتفائها الذاتي، ونظرا للعلاقات القوية التي كانت تجمع منتسبيها الذين ينحدرون من نسقها القرابي، فإن التعاون كان المظهر المميز لهم حيث الترابط الوثيق الذي يعكس الواجبات والحقوق التي تفرضها علاقاتهم القرابية هذه، لكن التحولات المستمرة التي تعرضت لها العائلة التقليدية جعلت علاقاتها تعرف نوعا من التقلص خاصة في المجتمع الحضري الذي تأثر بعوامل التغير الإجتماعي والتي أثرت بدورها على العائلة فتفككت وحدتها القرابية وانقسمت ملكيتها الجماعية، واختفى التعاون من وجهة النظر القرابية وازداد من وجهة نظر المصلحة الخاصة، فلم تعد الأسرة الحديثة تهتم كثيرا بصلاتها القرابية خاصة بعد توسع دائرة اتصالها الإجتماعي، حيث تمكنت من تكوين علاقات جديدة ومتعددة مع مختلف الأفراد الذين تضطرهم مصلحتهم الخاصة نحو التعاون مع بعضهم البعض، ومن بين الدوافع المشجعة على امتداد المصلحة الذاتية وتقلص العلاقات القرابية هي تواجد الأسرة في المجتمع الحديث مستقلة بنفسها، إذ لم تعد إقامة الأقارب مع بعضهم البعض في مسكن مشترك من السمات المحبذة عندها، كما أن العمل هو الآخر أصبح يتم فرديا وخارجيا، إذ يلاحظ أن الأفراد في الأسرة يتعاونون في حدود تبادل مصلحتهم " بل يحدث أحيانا أن يقلل الرجل من تعاونه مع أقاربه ويزيد مع (الغرباء) لأنه يضمن في هذه الحالة معاملة بالمثل تماما لا تدخل في اعتبارات أخرى " [4]، وأصبح الزوجان في الأسرة المستقلة أكثر اهتماما بظروف حياتهما الخاصة، القائمة على تنشئة أبنائهم تنشئة إجتماعية جديدة تزودهم بمختلف الخبرات التي تؤهلهم ليكونوا أعضاء صالحين قادرين على التأقلم مع ظروف الحياة ومستجداتها، فلم يعد للتربية التقليدية الجماعية مكانا في هذه الأسرة إذ تظهر تضحية الأب اللامحدودة والمتزايدة " والمفرطة في تربية أبنائه، وعي الأب والأم بالتحمل الكامل لتربية أبنائهما بنفسهما، وليس من طرف الجماعة الإجتماعية العائلية كلها وعلى الطريقة التقليدية "[5]" حتى أن العلاقات مع الأقارب هي الأخرى عرفت تناقصا ملحوظا، فلم يعد لهذه العلاقة القوة والكثافة كما كانت عليه في العائلة التقليدية، بل أصبحت تعد مجرد علاقة شكلية تربطهم ببعض نتيجة إنتمائهم إلى نفس السلالة واللقب، فضعف العلاقات مع الأقارب تسبب في زيادة الإتصالات والتفاعلات بين أفراد الأسرة الواحدة، أي بين الزوج والزوجة والأبناء.

كل هذا ساهم في تغيير الجو الأسري القائم على المساواة والحرية وزاد في تحسين وضعية المرأة التي أصبحت تملك أكثر الصلاحيات في تسيير شؤون بيتها، كما اختفت أيضا السلطة التي كانت تفرض قيام هذه العلاقات وإتباعها على أساس السن والجنس، فلم تعد الأسرة تتمسك بالطاعة العمياء التي كانت مفروضة عليها، "بعد أن كانت السلطة داخل العائلة سلطة أبوية

فإنها الآن أخذت باتجاه السلطة الديمقراطية المشتركة، حيث يشارك الزوج الزوجة والأولاد في أخذ القرارات " [6]" فالحياة في الأسرة الحديثة تقوم على احترام متبادل لكل الأعضاء والتوفيق في تأدية الأدوار الزوجية من ناحية الإشباعات الجنسية وعلاقات الصداقة والديمقراطية، والمشاركة لكل أفرادها في اتخاذ القرارات وتقسيم الأعمال بينهم .

ونظرا لأهمية هذه العلاقات داخل الأسرة لما تتضمنه من سلوك وأفعال وردود أفعال ومعاملات تعمل على تنظيم وتسيير حياة أفرادها حيث تجعلها أكثر تماسكا وتوازنا كلما اتخذت المسار الإيجابي القائم على المودة والتفاهم، أو العكس فان اضطراب هذه العلاقات يؤدي إلى تفككها وتنافرها .

ورغم تغير العلاقات القرابية في الأسرة الحديثة التي اتجهت نحو الطابع السطحي واتسمت بالفتور والضعف، إلا أنها لازالت تتميز بالتواصل الذي يظهر في بعض الحالات الإستثنائية والمتأثرة بالظروف الإقتصادية والثقافية والإجتماعية في الأسرة الحضرية، لكن ما هو ملاحظ أن العلاقات في اتجاه عائلة الأم عرفت تحسنا ملحوظا أكثر من ذي قبل، إذ أصبحت الأم وأبنائها يميلون أكثر في بعض الأحيان إلى أقاربهم من الأخوال والخالات خاصة أن الأم في الأسرة الحالية أصبحت " ترفع أكثر فأكثر من قيمة عائلتها الأصلية في نظر أطفالها وزوجها، وهذا بفضل الدور الجديد الذي تلعبه المرأة والوضع الجديد الذي تشغله في العائلة المعاصرة " [7].

فأدت التغيرات التي أوجدت الأسرة الزواجية الصغيرة المتوافقة مع ظروف المجتمع الحديث عوامل أخرى ساعد على استقلالها من حيث المسكن على تقلص العلاقات القرابية التي انعكست على مكانة كل من عائلة الزوج وعائلة الزوجة على حد سواء، حيث عدلت من جهة في مكانة أهل الزوجة الذين كانوا أقل مركزا وأقل تأثيرا في العائلة التقليدية، وجعلت ظروف الحياة الجديدة مكانتهم هذه أفضل من قبل، إذ عرفت تحسنا كبيرا وتقديرا أكثر احتراما، ومن جهة أخرى قلت مكانة أهل الزوج عما كانت عليه، إذ لم يعد تأثيرها ووضعها بنفس الإعتبار المميز في العائلة التقليدية، فلم يعد لآرائها واقتراحاتها وخبراتها أي تأثير، مما جعل بصفة عامة مكانة الكبار أقل علوا وتقديرا مع جميع الأعضاء الذين تربطهم علاقة القرابة الواحدة، واختفت نوعا ما تلك الأبوة الصارمة التي كانت تؤمن حياة الكبار ضد الشيخوخة والعجز نتيجة الإستقلال الذاتي للأسرة الزواجية الصغيرة، من هنا فقدت فئة كبار السن مكانتها التقليدية في الأسرة، وقل شعور الأبناء بالمسؤولية والإلتزام اتجاههم، بحثا عن مصلحتهم الفردية التي تتوافق وآمالهم الخاصة، وبهذا أصبح الأبناء في المجتمع الحضري أكثر اهتماما بأنفسهم، فظهرت الخلافات والصراعات، وفقدت الأبوة شكلها التقليدي الذي كان يقوم على الولاء للآباء والأجداد وتأمين حياتهم حتى الوفاة، وعوضت بنوع من التضحية والمجالات بعمل الإحسان المختصر في القيام ببعض الزيارات المحدودة التي تكون أحيانا مقتصرة على بعض المناسبات، كما ظهرت أيضا بعض الأبعاد والظواهر الغريبة عن ثقافة وقيم المجتمع الجزائري والمتمثلة في بيوت العجزة، وطغت الفردية والأنانية على القيم الإنسانية والإسلامية .

لكن هذه الظواهر والقيم لا يمكن تعميمها على جميع الأسر والعائلات الجزائرية عامة، إذ لا يزال الكثير منها محافظا على مكانة عائلته الكبيرة وأقربائه وكبار السن من الآباء والأجداد رغم التغيرات الملموسة في مكانتهم وشدة اتصالهم التي أصبحت أقل بكثير عما كانت في المجتمع التقليدي.

ثانيا: انعكاسات عمل المرأة على مكانتها

لقد تولد عن خروج المرأة إلى العمل نتائج وآثار إيجابية ومنها السلبية، سواء كان ذلك على مستوى الأسرة أو على المستوى الشخصي للمرأة وحتى على وسطها الاجتماعي، على اعتبار أن ميدان العمل والإنتاج لا يخص المرأة العاملة وحدها، ولا تنعكس آثاره عليها فقط، وإنما تنعكس على زوجها وأطفالها (الأسرة) وكذلك تنعكس على المجتمع الذي تشكل أحد أجزائه، كما له آثار

عميقة في تغيير وتطوير المركز الاجتماعي للمرأة العاملة وكذا الأدوار والوظائف التي تؤديها في الداخل (البيت) وفي الخارج (المجتمع).

1- على مستوى الأسرة:

أ- الإنفاق:

يبقى الإنفاق من الأدوار الرئيسية التي تؤول إلى الزوج اتجاه أسرته والعنصر الهام الذي يزيد من إحساس الرجل برجولته ومسؤوليته وقوامه داخل الأسرة، لكن هذا لا يمنع من أن تشاركه زوجته العاملة من خلال الأجر الذي تحصل عليه من عملها في الإنفاق على الأسرة، فهي أيضا ترعى ميزانية الأسرة وتوفق بين الدخل والاحتياجات المنزلية، فهي غالبا ما تقوم باقتناء حاجات خاصة بها وبأبنائها وبالبيت ومن ثم تساهم في تحسين المستوى المعيشي لأفراد أسرتها، وتخفيف العبء على الزوج من خلال مشاركتها في الإنفاق والمشاركة في ميزانية الأسرة، الشيء الذي يساهم في تكوين موقف ايجابي للزوج من أجل أن تساعده زوجته في تحمل أعباء الأسرة المادية مما يجعل الزوجة تكتسب هذا الدور الهام إذ غالبا ما تخضع الميزانية للنقاش بين الزوجين حول المبلغ المخصص لذلك أو التخطيط لمشاريع معينة تخص الأسرة كشراء منزل أو سيارة أو إقامة مشروع تجاري وغيرها، وعليه يمكن القول أن التحضر ووعي المرأة وتعليمها لعب دورا كبيرا في إيجاد قدر كبير من التفاهم بين الزوجين بشأن القرارات الاقتصادية والاجتماعية.

ب- إتخاذ القرار:

نتج عن خروج المرأة للعمل وممارستها لوظيفة ما تحقيق مكانة متميزة داخل أسرتها أو في المجتمع ككل حيث سمح لها من تحقيق ذاتها واستقلاليتها المادية والمعنوية، إذ مكنها الحصول على أجر المشاركة في الإنفاق فتحسنت مكانتها داخل الأسرة، وبدأت سلطتها تقوى مما أدى إلى تراجع سلطة الزوج نسبيا، وهذا بمشاركتها في اتخاذ القرارات الهامة التي تتعلق بحياتها الزوجية والأسرية، ويتم إخضاع قضايا الأسرة للنقاش والحوار والتوصل إلى قرارات مشتركة، فلم يعد الزوج يتصرف بمفرده في شؤون الأسرة وغالبا ما يعود إلى زوجته طالبا مشورتها، إذ " أن حجم مشاركة الزوجة في تخطيط ميزانية الأسرة وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بتنشئة الأطفال يتناسب طردا مع عمل الزوجة أو دخلها الخاص" [8] إلى جانب مستواها التعليمي والثقافي العام وكذا الوعي الذي اكتسبته في ظل ظروف المجتمع الحديث بما يتضمنه لها من فرص الاحتكاك المباشر مع العالم الخارجي، ومن ثم اكتسابها إلى مهارات ومعارف عديدة جعلتها قادرة على الاعتماد على نفسها وتحمل مسؤولياتها، إذ يحدث في مرات كثيرة أن يلجأ الزوج إلى زوجته يطلب منها المساعدة في اتخاذ قرار ما يخص عمله أو الأسرة، وأحيانا يترك لها الخيار في بعض القرارات المرتبطة مثلا بالزيارات، تعلم الأبناء، إنفاق الراتب، شراء الأثاث، ... الخ.

وعليه يمكننا القول بأن التغيرات التكنولوجية والحضارية والثقافية...أوجدت نموذجا جديدا خفت فيه حدة التمايز على أساس الجنس، كما طرأ تحول في مركز المرأة الاجتماعي ونظرة المجتمع إليها، حيث أصبحت أكثر تأثيرا في اتخذ القرارات الأسرية [9] المرأة العاملة استطاعت أن تغير من مكانتها لتصنع لنفسها وضعا يليق بها ويؤكد وجودها في تسيير حياتها وحياة أسرتها والمشاركة في بناء مجتمعها بفعالية، غير أنها قد تصطدم بازدواجية أدوارها الأسرية والاجتماعية وما تخلفه من أعباء صحية وحتى نفسية وإرهاق جسمي وحتى معنوي قد يجعلها أحيانا غير قادرة على أداء هذه الأدوار على أكمل وجه.

2- على المستوى الشخصي للمرأة:

إن خروج المرأة إلى العمل مكنها من تحقيق ذاتها وفرض وجودها واكتساب مكانة أفضل، لكنها في الوقت ذاته أصبحت تعيش صراع متواصل حول كيفية التوفيق بين العمل داخل البيت والعمل الخارجي، والتوفيق بين القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال وبين عملية الإنتاج في مكان العمل، فتضطر الأم
العاملة إلى متابعة أطفالها بالتردد على البيت والمدرسة وهذا من شأنه قد يؤثر على وضعها في العمل، لأنها أصبحت تجد نفسها أحيانا عاجزة ليس فقط على أداء دورها في الأسرة من تنشئة الأطفال وتدبير شؤونها البيتية إنما حتى بالنسبة لدورها في العمل، وهذا بسبب ما تعانيه من إرهاق جسمي ونفسي نتيجة الصراع بين الاستجابة إلى طبيعة الأمومة و إلى دافع الطموح والنجاح لتحقيق مكانة أفضل، وبالتالي التوفيق بين الدور الداخلي والخارجي معا.

ورغم هذا الصراع الذي تعيشه المرأة العاملة إلا أنها تجد بعض من الرضا النسبي، لأن هذا العمل أعطاها نوع من الاستقلالية والحرية التي لم تكن تتمتع بها من قبل، إذ تحررت من قيود الرجل وأصبحت مسؤوليتها تضاهي مسؤوليته في الأسرة، وأكثر استقلالية من الناحية الاقتصادية عن زوجها
إذ أن حصولها على دخل مستقل أصبح يحفزها على الاعتراف بنفسها الشيء الذي سمح لها التمتع بمقدار محترم من النفوذ والسلطة في مختلف المجالات، كما طرأ أيضا تغيير في تقسيم العمل المنزلي، إذ أصبحت المرأة العاملة تملك أحيانا نفس مقدار وقت الفراغ الذي لدى الزوج خاصة بعد توفر الآلات المنزلية الحديثة والتي خففت بعض الضغوطات من شغل البيت وجعلته أقل إرهاقا، رغم أن هذا لا يكون بنفس الصورة عند جميع النساء العاملات، إذ يمكن أن نجد البعض منهن لا يتمتع بنفس المستوى من اتخاذ القرارات ولا يزلن يعشن تحت سيطرة أزواجهن.

3- على المستوى الاجتماعي للمرأة:

تتطلع كل المجتمعات إلى ضمان حياة أفضل لأفرادها، ويتحقق ذلك بتجنيد الطاقات الحية في المجتمع سواء من الرجال أو النساء، بحيث لا يمكننا تجاهل دور المرأة في التنمية بعد أن تقلدت مناصب مختلفة وساهمت في تقدم وتطور المجتمعات، والمرأة الجزائرية هي الأخرى كانت من بين القوى الفاعلة في بناء مجتمعها، إلا أن مشاركتها هذه في الحياة الاجتماعية كما كان لها جانب ايجابي بالمقابل كان له جانب سلبي، حيث يظهر مثلا عدم انتظامها في العمل وكثرة التأخر والغياب نتيجة لظروفها الأسرية، وأحيانا يتعلق الأمر ببعض أفراد المجتمع الذين لا يجدون مبرر لخروج المرأة للعمل على اعتبار أن مكانها في البيت.

ثالثا: المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري

إن الحديث عن المشاركة التنموية للمرأة الجزائرية تظهر على خريطة العمل التنموي بصورة جديدة وبمعدلات إنتاج مختلفة، وهذا الظهور ما هو إلا انعكاس للسياسات التعليمية والتكوين التي أتاحت الفرص لمشاركتها في مجالات عديدة، وتعد العوامل الإجتماعية والثقافية من أهم العوامل المحددة لانخراط المرأة في سوق العمل، والمتمثلة في الرغبة في الإستقلال وتأكيد الذات، واكتساب الخبرات، والتأكيد على الحق في العمل. فالتغيرات الإقتصادية وما رافقها من نمو اقتصادي واجتماعي كان لها أثر في دخول المرأة للعمل الإجتماعي، خاصة بعد الاستقلال إذ سعت المرأة الجزائرية للدخول إلى سوق العمل بعد أن منحها الدستور هذا الحق، حيث شجعت الدولة الجزائرية وأكدت على أهمية مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية وأهمية إدماجها في الحياة العملية من خلال المخططات والبرامج التنموية الوطنية إبتداءا من ميثاق طرابلس 1962، مشيرا أيضا إلى ضرورة تجاوز بعض الممارسات والقيم التقليدية التي من شأنها أن تعيق المشاركة الفعلية للمرأة الجزائرية في المسار التقدمي للبلاد، حيث جاء فيه "أن مشاركة المرأة

في الكفاح خلقت ظروفا سامحة لتحطيم القيود التقليدية التي أثقلت كاهلها ولا بد من إشراكها وبصفة كاملة في إرادة الشؤون العامة وفي تطوير البلاد" [10].

...إلا أن دخول المرأة الجزائرية للمشاركة في عملية التنمية كان كمثيلاتها في الدول العربية حيث تميز بالضعف واقتصر على بعض المناصب البسيطة وبعض القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، إذ "اتجهت برامج التدريب بشكل عام في الأقطار العربية نحو إبراز الدور الإقتصادي التقليدي للنساء، حيث تحدد تحضيرهن من أجل مهن محدودة ومحددة في قطاع الخدمات، مثل التمريض والتعليم والنسيج، والأعمال الكتابية خاصة السكرتارية، والعمل العضلي غير الماهر في بعض الأنشطة الخدمية والصناعات التحويلية " [11]، وهذا يرجع إلى ضعف المستوى التعليمي وإلى أسباب أخرى عديدة ترتبط بالعادات والقيم الإجتماعية التي كانت ترفض مشاركة المرأة خارج البيت على اعتبار أن مجالها بداخله، وهو المكان الطبيعي لها حيث دورها التقليدي الذي ينحصر في دور الأمومة والإنجاب وخدمة الزوج والأبناء

وغيرهم من أفراد العائلة، زيادة على ذلك فوجود تشريعات وقوانين وضعتها الدولة الجزائرية ومنحها منظمة العمل الدولية، تهدف إلى تحسين عمل المرأة وخصوصا فيما يتعلق بالأمهات مثل تساوي الفرص والأجور بين المرأة والرجل، وحماية الأمومة، ومراقبة عمل المرأة في القطاعات المختلفة، وسياسة التوظيف، وهذا يؤكد أن عمل المرأة ليس مرتبطا دائما بتعليمها، بل أيضا بوضعها في المجتمع والنظرة إليها من جميع الزوايا، التعليمية، الإقتصادية، السياسية والثقافية، وما يترتب عن عملها من آثار على بنية الأسرة والمجتمع.

وبهذا عانت المرأة العاملة الجزائرية خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال من نظرة المجتمع الغير متقبل لهذا الدور الاقتصادي الخارجي، ولم تستطع التخلص من قيوده الأمر الذي جعل نسبة إقبالها على العمل ضئيلة، حيث كانت فئة النساء اللواتي دخلن سوق العمل هن من الأرامل والمطلقات والبعض من المتزوجات، خاصة أن معظمهن خرجن للدراسة قبل الاستقلال متحديات النظرة التقليدية المعادية لعمل المرأة، وظلت القيم والسلوكات العائلية والاجتماعية الرافضة لهذا الدور الاقتصادي للمرأة رغم اعتراف النصوص القانونية بالمساواة بين الرجل والمرأة في العمل " فالملاحظ على أرض الواقع أن القوانين متقدمة كثيرا على الذهنيات " [12]، لأن موضوع عمل المرأة له صلة وثيقة بمسألة استقلالها الاقتصادي وبالتالي تحررها الثقافي والاجتماعي، وهذا يعني جعلها منتجة وليست مستهلكة فقط، وبإمكانها فرض وجودها الاقتصادي عند حصولها على الدخل وبالتالي رفع مستواها الثقافي الذي يسمح لها بتكوين تصورات نحو نفسها وأوارها ومكانتها وفي الوقت نفسه التخلص نوعا ما من قيود العائلة، وعليه فالعمل المأجور قد أقلب القاعدة التي كانت موجودة من قبل في المجتمع الجزائري بين المجالين الداخلي والخارجي (الداخلي خاص بالنساء والخارجي خاص بالرجال).

وبهذا يمكن التأكيد على أنه لم يكن من السهل أن يتقبل الرجل بضرورة مشاركة المرأة له في مجاله الخارجي ومنافسا له وهو غالبا ما يكون رئيسا لها في العمل أو زميل لها، على اعتبار أن مكانها في البيت وعملها يختصر على أدوارها التقليدية (تنشئة الأبناء، العمل المنزلي،...)، الشيء الذي انعكس على عدم إقبال المرأة على العمل ليبقى الرجل مسيطرا عليه ومحتكرا لمعظم المناصب في مختلف المؤسسات الاجتماعية. بينما انحصرت الأعمال بالنسبة للنساء اللواتي كن يعملن في بعض المهن ذات طابع الخدمات خاصة في التعليم والتمريض والإدارة تجنبا للإختلاط بين الجنسين لأنها مهن تخضع لقواعد تنظيم العلاقات فيها، وهذا ما أكدت عليه " **جوليت مينس Juliette Minces** " التي تقول أن النساء الأكثر تعلما بقليل يتجهن نحو نشاطات قريبة من النشاطات النسائية كالتعليم والتمريض، أما العملات فيستخدمن في قطاعات النسيج، وفي مشاغل يسودها في معظم الأحيان فصل الجنسين.

فهذا التطور في العمل النسوي جعل بعض المجالات ومهن معينة تنطبع بطابع النساء كتأنيث التعليم مثلا، مما يخلق عدم التوازن في المجتمع بإضعاف دور الرجل في هذا المجال، وكذلك يكون اختيار المرأة لمهنتها أو اختصاصها لا يتم تبعا لرغبتها أو استعدادها

الداخلي، وبالتالي جعلها حبيسة مجالات معينة ستضطر من جديد للنضال من أجل التحرر منها. وهكذا دخلت المرأة في البداية في صراع مع مجموع العادات والتقاليد التي تعيقها في تحقيق ذاتها، وهو ما دفع المشروع القانوني إلى محاولة تدعيم مكانتها في العمل من خلال تخصيصها ببعض المواد الخاصة بتشريعات العمل الأمر الذي زاد من طلبات النساء على العمل- حيث ارتفعت أيضا قدرتهن الشرائية [13] .

وما يمكن الإشارة إليه، أن التحاق بعض النساء الجزائريات بمجال العمل لم يكن يعبر عن رغبتهن في ممارسة وظيفة ما بقدر ما كان الدافع يرجع لظروف اجتماعية خاصة، مثل العوز وعدم كفاية دخل الزوج أو نتيجة لمرضه أو وفاته أو انفصاله عن الأسرة. إلا أن التوجه العام نحو عمل المرأة أخذ يتزايد أمام مستجدات الظروف والتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري والتي أثرت على دخل الأسرة التي اتجهت أكثر نحو العمل المأجور والاستهلاك، وأمام هذه الظروف تحسنت مكانة المرأة الجزائرية من خلال اندماجها في المجتمع حيث كان التعليم من العوامل التي ساعدتها في الحصول على التأهيل المهن من خلال التحاقها بمراكز التكوين أو حصولها على الشهادات الجامعية العليا التي زادت في تحسين مركزها، لتصبح طرفا اجتماعيا فعالا في الحياة العامة وفي النشاطات المهنية والاجتماعية.

ورغم الصعوبات التي أعاقت الدخول المبكر للمرأة الجزائرية إلى سوق العمل، والتي تتعلق على وجه الخصوص بالنسق القيمي الذي ظل يربط عمل المرأة بالبيت وتحملها مختلف الأعباء المنزلية وتربية الأبناء ورعايتهم منذ سن مبكر، غير أن إصرارها على تحسين وضعيتها حاولت إيجاد سبل توفيقية بين عملها الوظيفي ودورها كزوجة وأم عن طريق ترك الأبناء عند أهل الزوج أو أهلها، أو في دور الحضانة أو الاستعانة بالمربية. وبهذا ازداد اندماج النساء الجزائريات بسوق العمل في فترة الثمانينات، وأصبحت مختلف البرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية تعرف إقبال مهم للفئة النسوية التي أكدت طموحها وإرادتها في المساهمة في مداخيل البيت وتحسين ظروف المعيشة، إلى جانب عوامل أخرى طمحت المرأة الوصول إليها وهي تحقيق الذات وضمان الاستقلالية وحماية أنفسهن في حالة الطلاق أو الترمل، أما بالنسبة لذوات التعليم الجامعي فعملهن المأجور يعد تتويج منطقي لمشوارهن الطويل في ميدان الدراسة ليسمح لهن من اعتلاء مكانة اجتماعية أرقى [14].

وبهذا حققت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال خطوة ايجابية بالاندماج في المجتمع الواسع الأمر الذي أثر في تغيير بعض الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وانعكس إيجابا على مكانتها، حيث تمكنت من اختراق مختلف المجالات العلمية والفنية والرياضية وصولا إلى القيادة في الحركات الوطنية والتنظيمات السياسية وفي ميادين الخدمة العامة كالتعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية وفي ميادين المجالات الثقافية والفنية كالصحافة والإذاعة والتلفزيون والنقابات المهنية، وفي مجالات القطاع الصناعي والزراعي، كما وصلت إلى مجالات جديدة كتقلدها لمناصب هامة مثل القضاء، العدالة، العمل السياسي، ومراكز اتخاذ السلطة والقرار، وغيرها من المناصب الهامة في الدولة، وهذا يشير إلى تحقيق المرأة إلى قدر لا بأس به من المساواة مع الرجل في مجالات مختلفة، إذ تشير الإحصائيات إلى أن مؤشر التنمية المتعلق بالجنوسة (النوع الاجتماعي) عرف سنة 2002 نسبة 0.688 لترتفع النسبة إلى 0.742 سنة 2007 [15] .

كما تشير الإحصائيات الأخيرة أيضا أنه حصل على أزيد من 142 ألف جزائري على قروض خلال أربع سنوات الأخيرة من الوكالة الوطنية لتدبير القروض الصغرى (ANGEM) حسب ما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية الأحد 27 ديسمبر 2009، وأشار وزير التضامن الوطني إلى أن 52% من المستفيدين من القروض مابين سنة 2005 إلى 2009 هم من النساء (16).

لكن رغم القفزة النوعية التي عرفتها المرأة الجزائرية من خلال مشاركتها في تنمية مجتمعها، إلا أن هذه المشاركة تبقى ضعيفة من حيث قوة العمل مقارنة بالرجل، وهذا ما يظهر من خلال التعدادات الخمسة بالجزائر، إذ يشير تعداد 1966 إلى نسبة 85,02

% من معدل العمل عند الذكور، بينما سجل الإناث نسبة 3,44%، وفي تعداد 2008 سجل الذكور نسبة 73,16 % والإناث نسبة 14,95% (17).

وبما أننا نتكلم عن المشاركة التنموية للمرأة في المجتمع الجزائري، لا بن من أن نشير هنا إلى **الجندر والتنمية البشرية** حيث بدأ استعمال مؤشر التمييز بين الجنسين للتنمية البشرية ومؤشر مشاركة المرأة منذ سنة 1995، هذان المؤشران أصبحا يستعملان كوسيلة للتفسير والمراقبة في نطاق التحليل المتعلق بجانب التمييز بين الجنسين للتنمية البشرية. إذ عرف مؤشر التمييز بين الجنسين تطورا بين الجنسين، ويظهر ذلك من خلال الإحصائيات التالية:

جدول يبين تطور مؤشر التمييز بين الجنسين للتنمية البشرية (18):

السنوات	1995	1999	2000	2004	2005
مؤشر التمييز بين الجنسين	-	0.685	0.697	0.753	0.731
مؤشر التساوي في الأجر	0.526	0.526	0.541	0.648	0.643
مؤشر التساوي في توزيع أمل الحياة	0.702	0.781	0.790	0.830	0.826
مؤشر التساوي في توزيع المستوي التعليمي	-	0.629	0.645	0.689	0.726

في المرتبة **50** في الترتيب الخاص بمؤشر مشاركة المرأة أمام كل هذه التغيرات التي طرأت والتي هي في صالح المرأة وتمس التحسينات الملموسة على مؤشر التمييز بين الجنسين للتنمية البشرية، ويظهر ذلك من خلال مؤشر التمييز بين الجنسين الذي وصل إلى 0.685 سنة 1999 ليرتفع إلى 0.731 سنة 2005، ويظهر هذا أيضا في مؤشر التساوي في الأجر إذ وصل سنة 1995 إلى 0.526 ليرتفع إلى 0.643 سنة 2005، ومؤشر التساوي في توزيع أمل الحياة وصل سنة 1995 إلى 0.702 ليرتفع سنة 2005 إلى 0.826، ونفس التحسن سجل فيما يخص مؤشر التساوي في توزيع المستوي التعليمي إذ وصل سنة 1999 إلى 0.629 ليرتفع إلى 0.726 سنة 2005. إلا أن هناك بعض العوائق الاجتماعية الثقافية والنفسية التي هي أساس عدم المساواة بين الرجل والمرأة وخاصة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وأخذ القرارات في الساحة السياسية.

ومهما يكن من أمر، يمكن القول في الأخير أنه بقدر ما تتمتع به المرأة الجزائرية في المجتمع الحديث من مكانة ودور وما يتاح لها من فرص الإسهام في الحياة العامة، بقدر ما يشير ذلك إلى تقدم وتنموية المجتمع الذي تنتمي إليه، والاعتراف بالدور الاجتماعي والتنموي للمرأة في المجتمع الجزائري عرف خلال السنوات الأخيرة تغيرا واضحا، حيث تمكنت المرأة من أداء أدوار متعددة ومختلفة في الأسرة والمجتمع، بالمشاركة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، وقد أثبتت المرأة الجزائرية كفاءتها وتميزها في العديد من هذه المجالات بالرغم من بعض ضغوط الحياة الاجتماعية التي تعيشها، سواء داخل البيت أوخارجه، لكنها تحاول دائما إيجاد طرق تساعدها في تنظيم حياتها للقيام بمختلف أدوارها الاجتماعية.

قائمة المراجع

(1) تقارير التنمية البشرية . **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، مأخوذ من:
[http://www.arabstats.org/country.asp?cid=5&ind=34&gid=12&sgid=1, (5 Aout 2010)]

(2) **التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجين +15**، اعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، مأخوذ من:
[http://css.escwa.org.lb/ecw/1065/Algeria_formatted.doc, (16 Février 2010)]

(3) مصطفى بوتفنوشت, **العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة**، ترجمة أحمد دمبري، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية, ص.295

(4) محمد عاطف غيث، **دراسات في علم الإجتماع القروي**، بيروت، دار النهضة العربية، 1967، ص.161

(5) مصطفى بوتفنوشت، المرجع السابق، ص.305

(6) محمد عبد الهادي دكلة وآخرون، **المجتمع الريفي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1979، ص.194

(7) مصطفى بوتفنوشت، المرجع السابق، ص.268

(8) سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1978، ص.28

(9) إجلال حلمي، **الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، قضايا نظرية في الأسرة (دراسة تطبيقية على بناء القوة في الأسرة)**، العدد 7، القاهرة، دار المعارف، 1984، ص.141

(10) Annuaire d'Afrique du nord, Document sur l'Algérie pour la relation des tache économique et sociales de l révolution a démocratique et populaire, 1962, p .70

(11) هنري عزّام، " المرأة العربية والعمل: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة الرابعة، العدد 34، ديسمبر 1981، ص. 84

(12) Juliette Minces, La femme dans le monde Arabe, Paris, Edition Magazine, 1980, p.107

(13) تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مأخوذة من:
[http://gender.pogar.org/arabic/countries/country.asp?cid=5, (13 Janvier 2010)]

(14) Elhadji Makboul, La lettre "Avis et attitude à l'égard de l'emploi de la femme" du CNEAP, N° 26, Septembre, 2000, p.2

(15) للمزيد من المعلومات، أنظر: **مؤشرات النوع الإجتماعي**، تقارير التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مأخوذة من:

[http://www.pogar.org/arabic/countries/countrystats.aspx?gid=5&ind=188&cid=1, (18 Janvier 2010)]

(16) للمزيد من المعلومات، أنظر:

[http:/www .magharebia.com/cocoo/awi/fthml1/ar/features/awi/newsbiefs/general/2009/12/18/newsbief-02, (18 Janvier 2010)]

(17) Office national des statistiques, **Evolution des principaux indicateurs socio– Économiques à travers les cinq recensements 1966 – 1977 – 1987 – 1998 – 2008**

(18) مشتي سامية، **إحصائيات النوع في الجزائر**، الاجتماع الثاني لفريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء حول النوع الاجتماعي في المنظمة العربية، بيروت، 12-14 أكتوبر 2009 ، مأخوذة من:

[http://css.escwa.org.lb/sd/1089/Algeria.ppt, (13 Décembre 2009)]